

Distr.: General
15 September 2010
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة

باسم مفوضية الاتحاد الأفريقي، أتشرف بأن أحيل طي هذا قرار المؤتمر AU/Dec.296 (XV) (انظر المرفق)، الذي اتخذ في الدورة العادية الخامسة عشرة لمؤتمر رؤساء دول الاتحاد الأفريقي، المعقودة في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٠، في كمبالا، بشأن التقرير المرحلي للاجتماع الوزاري الثاني المتعلق بنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وأود على وجه الخصوص أن أوجه انتباهكم إلى الفقرات ٤ و ٥ و ٦ و ٧ من هذا القرار (انظر المرفق).

وأود أنؤكد على نقطة مفادها أن الملايين من الأطفال والنساء والرجال في قارتنا وقعوا ضحايا لفظائع لا يمكن تصورها وتصدم ضمير البشرية. وليس هناك أدنى شك بالتالي في أن ثمة حاجة إلى مكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب، وتعزيز الديمقراطية، وسيادة القانون، والحكم الرشيد في القارة بأسرها، على النحو المبين في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، الذي ينعت تلك الجرائم بأنها مرفوضة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، وبوصفها تشكل أساسا قانونيا كافيا لتدخل الاتحاد في شؤون دولة عضو فيه، دون الحصول على موافقة الدولة المعنية.

وقد لاحظ مع الأسف مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومؤتمر الاتحاد الأفريقي، باتساق، أن توجيه الاتهام إلى الرئيس السوداني عمر حسن البشير عن الجرائم التي يدعى ارتكابها يجيء في منعطف حرج في العملية التي تهدف إلى إقامة سلام دائم ومصالحة وحكم ديمقراطي في السودان. وإن الاتحاد الأفريقي، بطلبه من مجلس الأمن أن يستخدم صلاحياته بموجب المادة ١٦ من نظام روما الأساسي لإجراء إقامة دعوى ضده، لا يعني بأي حال من الأحوال أنه يتغاضى عن الإفلات من العقاب. وليس هناك أدنى شك، كما شدد عليه المؤتمر ومجلس السلام والأمن في القرار، وفي عدد من المناسبات، في أنه بغية تحقيق سلام دائم ومصالحة في دارفور، لا بد من إعلاء مبادئ المساءلة وتقديم مرتكبي الانتهاكات



الجسيمة لحقوق الإنسان في تلك المنطقة إلى العدالة. وفي الوقت ذاته، فإن الاتحاد الأفريقي ما زال يؤكد على أنه من المهم بالمقدر ذاته كفالة السعي إلى تحقيق العدالة بطريقة لا تعرقل أو تقوض الجهود الرامية إلى تحقيق سلام دائم.

وعلاوة على ذلك، وكما تعلمون، فإن العمليات الجارية في السودان حالياً لها أهمية حاسمة لمستقبل البلد واستقرار المنطقة والقارة بأسرها بحيث ينبغي ألا يسمح لها بأن تفشل. وبالتالي، فإن الاتحاد الأفريقي قد وضع نهجاً متكاملًا تجاه الحالة في السودان، تشاطره فيه الأمم المتحدة وكثير من شركاءها، ويواصل التأكيد على المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عن السلم والأمن الدوليين. ومن ثم، فإنني أود أن أعرب عن تقدير الاتحاد الأفريقي للنظر بعين العطف إلى قرار الاتحاد الأفريقي، ولما قد يتخذه مجلس الأمن من خطوات ملموسة، تحت قيادتكم الحكيمة، لمعالجة هذه المسألة.

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) تيتي أنطونيو

المراقب الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

Assembly/AU/Dec.296(XV)

قرار بشأن التقرير المرحلي للمفوضية عن تنفيذ القرار Assembly/AU/Dec.270(XIV) بشأن الاجتماع الوزاري الثاني المعني بنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

Doc.Assembly/AU/10(XV)

إن المؤتمر،

١ - يحيط علماً بالتقرير المرحلي للمفوضية عن تنفيذ القرار Assembly/AU/Dec.270(XIV) الذي اتخذته الدورة العادية الرابعة عشرة للمؤتمر المعقود في أديس بابا، إثيوبيا، بشأن الاجتماع الوزاري الثاني المعني بنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وجميع التعليقات والملاحظات التي أبدتها الدول الأعضاء، ويؤيد التوصيات الواردة فيه؛

٢ - يكرر تأكيد التزامه بمكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب طبقاً لأحكام المادة ٤ (ح) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي؛

٣ - يذكّر بموقف الاتحاد الأفريقي الذي أعرب عنه من خلال القرار Assembly/AU/Dec.270(XIV)؛

٤ - يعرب عن خيبة أمله لأن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لم يتخذ أي إجراء في الطلب الذي قدمه الاتحاد الأفريقي لإرجاء الدعوى المرفوعة ضد رئيس جمهورية السودان عمر حسن البشير وفقاً للمادة ١٦ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي تسمح لمجلس الأمن بأن يرحى القضايا لمدة سنة واحدة، ويكرر تأكيد طلبه في هذا الصدد؛

٥ - يكرر تأكيد قراره ألا تتعاون الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي مع المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق باعتقال وتسليم الرئيس السوداني البشير؛

اتخذ في الدورة العادية الخامسة عشرة لمؤتمر الاتحاد المعقود في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٠ في كمبالا، أوغندا.

- ٦ - **يطلب** إلى الدول الأعضاء أن توازن، حيثما ينطبق ذلك، بين التزاماتها إزاء الاتحاد الأفريقي والتزاماتها إزاء المحكمة الجنائية الدولية؛
- ٧ - **يحث** جميع الدول الأعضاء على أن تتكلم بصوت واحد لكفالة اعتماد التعديل المقترح للمادة ١٦ من نظام روما الأساسي الذي يتيح للجمعية العامة للأمم المتحدة أن تتولى سلطة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في إرجاء القضايا لمدة سنة واحدة في القضايا التي يخفق فيها المجلس في البت في غضون إطار زمني محدد؛
- ٨ - **يقرر** أن يرفض في الوقت الحالي طلب المحكمة الجنائية الدولية لفتح مكتب للاتصال مع الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا، **ويطلب** إلى المفوضية إبلاغ المحكمة الجنائية الدولية بذلك؛
- ٩ - **يعرب عن قلقه** إزاء سلوك المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، السيد مورينو أوكامبو الذي ما فتئ يدلي بتصريحات مرفوضة رفضا باتا ووقحة ومتعالية في قضية الرئيس السوداني عمر حسن البشير وحالات أخرى في أفريقيا؛
- ١٠ - **يطلب** إلى المفوضية أن تقدم بصفة منتظمة تقارير عن تنفيذ هذا القرار.

اتخذت في الدورة العادية الخامسة عشرة لمؤتمر الاتحاد المعقودة في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٠ في كمبالا، أوغندا.